

البيان

قطاعنا الزراعي : هل يدفع ثمن (الجات)؟!

بعد خمسة عشر عاما من المفاوضات الصعبة انجزت الدول الاسيوية الكبرى اتفاقية التجارة العامة للتعرفة الجمركية (تجارة)، وجرت الى التوقيع عليها العديد من الدول من خارج دائرة أوروبا وامريكا واليابان، بحيث بلغ عدد الموقعين على الجات في نهاية ١٩٩٢ (١١٦) دولة.

ويصرف النظر عن الموقف منها، فإن أي بلد من بلدان العالم لا يمكنه تجاهل هذه الاتفاقية التي سيكون لها تأثير حاسم على التجارة الدولية والاقتصاد العالمي، ولهذا فإن اهتمام الأردن بالجات امر ضروري ومشروع، غير ان الامر

في مواجهة منتجات البلدان الأخرى بل في مواجهة الانتاج المحلي للبلدان المستوردة، وهو ما كان يعني بالنسبة للبلدان النامية ومن بينها الأردن، ان كلفة استيراد القمح الأمريكي، والحبوب الأوروبية، واللحوم الاستراتيجية اقل من كلفة انتاجها محليا.

شكلت هذه الميزة السعرية للمستوردة الغذائية حجة لصانعي القرار الأردني، وبعض الكيانات السياسية والمختلطين الاقتصاديين للاعتماد على استيرادها أكثر فاكثرا وإلى إعادة صياغة مفهوم الأمن الغذائي بما يتشجع ويكرس حالة الاعتماد المتزايد على الاستيراد، فبدلا من تطوير انتاج القمح المحلي صار الأمن الغذائي يعني عند صناع القرار بناء مزيد من الصوامع الصوبية وعقد المخازن حول (علم) تخزين الصوبية، ويعني كذلك بناء مزيد من المستودعات الجيدة لتخزين اللحوم، والحبوب والحبوب المستوردة.

وقد كانت النتيجة الحتمية لهذه السياسة هو تراجع الانتاج المحلي من المحاصيل الزراعية والاساسية وتناقص الثروة الحيوانية بحيث بات الأردن في مطلع التسعينات يستورد حوالي ٩٠٪ من احتياجاته من الصوب والاصناف بحوال ٧٥٪ من الصوامع الحمراء وأكثر من ٥٠٪ من الخليب.

وقد وصل هذا الاتجاه ذروته مع الاستجابة لشروط صندوق النقد والبنك الدوليين التي فرضت على الأردن بزعيم تصحيح اقتصاديات الى حد ان وزير الزراعة الاسبق لم يجد حرجا من التصريح في اكثر من مناسبة بأن (الاكتفاء الذاتي) في شعار غير عطي وغير واقعي لأن الاستيراد يشجع إنتاجنا المحلي وكذلك الغناء اليوم، مما يمكن تصنيفه بما دام بالإمكان شراء ما نحتاجه من الاسواق الخارجية.

وبفضل هذه السياسة جرى التوسع بزراعة الخضار والفواكه في الأغوار والمناطق القريبة على بصيرة زراعية الجيوب والاعلاف، والاعتماد بالبرام، وقد تفرز هذا الاتجاه في ظل الانفتاح استباقا للتسويق في فضاءات التوزيع والاعلاف، وتطور المزارع وفيه الثروة الحيوانية.



الام ليس التفاوض على الدخول في اتفاقية الجات مثما أعلن بعض المسؤولين في الحكومة الأردنية، وإنما توجيه الاقتصاد الأردني وادارته، بما يضمن الاستفادة من بعض المزايا النسبية في هذه الاتفاقية ومجانبة من آثارها السلبية التي يبين أنها ستكون بالنسبة للبلدان النامية أكثر بكثير من آثارها الإيجابية.

تراجع خطير في الانتاج المحلي

واهم بند في اتفاقية الجات هو خفض الرسوم الجمركية على السلع المصنعة تمهيدا لانفتاحها تماما والسماح بحرية تنسيب السلع غير الممنوعة بنوع سواك وكذلك الغناء اليوم، مما يمكن تصنيفه بما دام بالإمكان شراء ما نحتاجه من الاسواق الخارجية.

وبفضل هذه السياسة جرى التوسع بزراعة الخضار والفواكه في الأغوار والمناطق القريبة على بصيرة زراعية الجيوب والاعلاف، والاعتماد بالبرام، وقد تفرز هذا الاتجاه في ظل الانفتاح استباقا للتسويق في فضاءات التوزيع والاعلاف، وتطور المزارع وفيه الثروة الحيوانية.

الاجماع الوطني يرفض ضريبة المبيعات

يستمر الصراع الحاد والمتصاعد حول ضريبة المبيعات، والحكومة ماضية في اجراءاتها لتطبيق الضريبة بالقرب وقت ممكن تنفيذ لاتزامها بشروط صندوق النقد الدولي، بينما تصر الهيئات الاقتصادية بملاحظات على مشروع القانون، كما ان غالبية الاحزاب والقوى السياسية تؤكد ان غريبة المبيعات بالكيفية المعروضة فيها ويعمل من اية مراجعة للسياسة الضريبية، انما تشكل جوهرا على المستوى المعاشي والاقتصادي الاساسية من المواطنين ومساهمة في زيادة معدل الفقر وتوسيع البطالة نتيجة لانخفاض التوقع في مستوى الاستمرار.



لها ان ترتفع الى حوالي ٢٠٠ مليون دينار عام ١٩٩٤، فانها ما اخذنا بنظر الاعتبار ان ضريبة المبيعات في حال تطبيقها ستحل محل ضريبة الاستهلاك من جهة وستكون اشمل منها واكبر تأثيرا من جهة ثانية، فسيؤدي ذلك حتما الى زيادة العوائد الضريبية، الامر الذي سيوسع الهوة بين معدل نمو الضرائب وبقية المؤشرات الاقتصادية، لا سيما معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي.

توقع نمو الضرائب على نمو الاقتصاد

ان أبرز المخاطر المترتبة على فرض ضريبة المبيعات، يجب ان لا يتحول الى تسجيل موقف فقط، بل الى جهد من شأنه التصدي الحازم للاحتلالات المقلقة المترتبة على ذلك، لقد شهدت البلاد نموا متزايدا للضرائب في السنوات القليلة المنصرمة يفوق معدلات نمو أي من المؤشرات الاقتصادية الأخرى فقد كانت نسبة نمو الضرائب ١٥٠ بالمائة خلال الفترة ١٩٨٨/١٩٩٢ و ٥٩ بالمائة خلال ١٩٩١/١٩٩٢، بينما زادت نسبة النمو بمعدل ١٣٤ بالمائة للضرائب والرسوم والرخس للفترة ٨٨/٩٢ ومعدل ٥٩ بالمائة للفترة ٩٢/٩٦ هذا في الوقت الذي سجل فيه الناتج

مراحل صندوق النقد في دخل الفرد

وفي الوقت الذي تنمو فيه معدلات الضريبة بشكل متسارع، وبخاصة معدلات نمو الضريبة غير المباشرة، فإن معدل دخل الفرد بالاسعار الثابتة يشكل تراجعا ملموسا، كما يبدو من الجدول التالي وتوصلت اليه الدراسة التي اعنتها غرفة صناعة عمان حول العيب الضريبي في انبلاز

معدل دخل الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالانصراف الثابتة - بالدينار -	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢
	٧٦١	٦٠٢	٥٥٢	٤٩٩	٥٢٨

الاجمالي، نموا بلغ ٤٧ في المائة للفترة الأولى و ٦ بالمائة فقط للفترة الثانية. مع العلم ان تقرير الإيرادات الضريبية والرسوم لعام ١٩٩٤ يترجم بنسبة عالية عما كان عليه عام ١٩٩٢. لقد تطورت إيرادات الضرائب للسنوات ١٩٨٨-١٩٩٢ على التوالي كنسبة إلى القسري بخاصة، ومنعزل التكليف الضريبي بخصاصة، خاصة من الجسور غير المباشرة التي يقع عبؤها على

الاجتماع السنوي لعمال شركة الكهرباء يدعو لمقاومة التمييز والطائفية والاقليمية

تحت شعار «الاتحاد حول النقابة والمقاومة على المكتسبات» عقدت الهيئة العامة للنقابة للعمال في الكهرباء اجتماعا سنويا عاديا شارك فيه أكثر من ٢٠٠ عضو من المسجلين لاشتركاكتهم واتخذت الهيئة جملة من القرارات من أبرزها تكليف الهيئة الإدارية للنقابة العامة بالعمل الجدي مع باقي النقابات العمالية من أجل ان يسرع مجلس النواب باتخاذ مشروع قانون العمل الجديد مع التأكيد على حماية جميع الحقوق المكتسبة للعمال.

وتعزيز الديمقراطية في النقابات العمالية، وتأكيد استقلاليتها التامة، وحماية حقوق النساء العاملات ومساواتهن بالرجال من حيث الأجر والعمالة. وطالبت الهيئة العامة بانتهاج سياسة الحوار الهادئ من خلال المفاوضات مع أصحاب العمل بما يضمن التوازن الدائم بين مصالح العمال وحقوقهم المشروعة وبين مصلحة استمرار الانتاج وتطويره بما يقدمه المصالح الوطني العام واستخدام احكام قانون هذا القطاع على الحالات.

وحثت الهيئة العامة للنقابة جميع العمال والمسؤولين في شركات الكهرباء على انجاح معاملات ومتطلبات المواطنين في منطقة عمل الشركة مع التأكيد على ضرورة مراعاة العدالة والمساواة بين المواطنين.

وأكدت الهيئة على أهمية تعزيز الوحدة الوطنية بين أبناء الاسرة الأردنية الواحدة ودعت الى مقاومة كل اشكال التمييز والعنصرية والطائفية والعرقية ونذرت مخبري الممرات الاقليمية والطائفية وعزلهم.

وابدت الهيئة العامة للنقابة الكهرباء ارتياحها لاستمرار مسيرة النهج الديمقراطي واكدت على التمسك بتميم الديمقراطية العامة.

السيد

خل

والسواطة بين مواطنين ورات ان حماية الديمقراطية وتعزيزها وتعميق مفاهيمها واجب وطني على كل اردني ايضا كان موقعه ونوره في المجتمع.

واعلنت مساندتها المسيرة السلمية التي يتبناها الاردن وطالبت بالتفكير بالذواجب الوطنية والقومية وما يضمن

قانون الضريبة يفرق بين المواطنين

وقال عامل آخر انه على الرغم من ان الدستور الأردني قد ساءى بين المواطنين في الحقوق والواجبات الا ان قانون ضريبة الدخل قد فرق بين المواطنين والعمال والمستخدمين حيث اعفى من ضريبة الدخل ٥٠٪ من دخل العاملين في الدولة ومؤسساتها، بينما اقتصر هذا الاعفاء على ٢٥٪ من دخل العاملين في القطاع الخاص.

وفي ختام الاجتماع اقرت الهيئة العامة للنقابة للتقريرين الاداري والمالي وانتخبت مدققا الحسابات.

صفقة وتسويص

الزقاء ان تجري الانتخابات بالاساليب متحضرة وليس كما جرى في الانتخابات النيابية او الانتخابات البلدية التي جرت عام ١٩٩٠ ويطالبون باعتماد سجلات دائرة الاحوال المدنية للتسويت ممن يحق لهم العمل على اصدار قانون جديد للبلديات بدلا من القانون المعمول به حاليا والذي سن عام ١٩٥٥.

معاناة

قرأت في الجاهليين تحقيقا عن منطقة «وادي عيون» حيث انني من سكان عمان منذ القديم ولم اعرف هذه المنطقة ومخاطباتي قد تمت بزيارتها. لم يكن خطر بلالي ان وادي عيون لا يوجد اية بؤسة امتياز من منطقة عيون ذات القل والرغافة وله بهذا الوهم السهم بلا مواضات عامة وتدخل المياه الى المنازل عند هطول الامطار الغزيرة وينقطع الطلاب عن مدارسهم بسبب غياض مياة ترقى منجى السيل.

الشكر على الاهتمام بتسليط الاشياء على المناطق الشعبية الفقيرة حتى يتم ايجاد الخدمات لها ولكن ذلك يتطلب اجراءات عملية يأتي في مقدمتها تشكيل فريق عمل يتصل بالاهالي التي لهم جبا التي يجب لتطور واقامة ناز للشباب للاستفادة من مفاطاتهم في تطوير مخططاتهم.

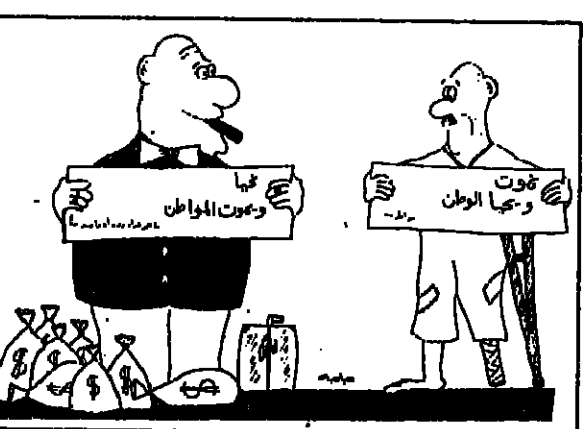
في اجتماع حاشد في مجمع النقابات

اجماع على رفض ضريبة المبيعات

بمخاطر ضريبة المبيعات كما طالبت بتنظيم مسيرات وجمع التواقيع وتنظيم كل اشكال الرفض الجماعي للقانون مؤكدا دور الاحزاب في هذا المجال.

اما ممثلو القطاع الخاص الاقتصادي فقد طالبوا بتهدئة مشروع قانون الضريبة لتخفيف العبء عن كاهل المستهلك، وتشاغل النتائج السلبية على الاقتصاد الأردني وقالوا انهم بدلو جهودا كبيرة بهدف احتساب الضريبة قبل دفع الرسوم الجمركية، وان تطبيق المرحلة الثانية بعد خمس سنوات، وبموجب قانون وضمان حماية حقبة الصناعة المحلية ٧ تقل عن ٧٠٪.

صندوق النقد الدولي موجود في رئاسة الوزراء



كما اكدت سعة احزاب رفضها للضريبة مطالبة بعدم التسليم بضرورة الالتزام الشعبي بها، ووصفت الاحزاب الضريبة بانها الطامة الكبرى التي تقيق نمو المجتمع، ودعت الى مؤتمرا اقتصاديا وطني لتقديم تصور واضح للحكومة حول هذه الضريبة.

السيدة املي نفاع عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي الأردني ركزت على الآثار الاجتماعية لفرض ضريبة المبيعات موضحة ان الضريبة غير مباشرة، والمستهلك هو الذي سيتحملها في النهاية وقالت ولكن الضريبة ذات طابع مركب بمعنى انها ستفرس على التكليفات الضرائب والرسوم وعلى كل حركة انتقالية للكية السلع فانها ستؤدي بالتالي الى زيادة الاسعار وهذا بدوره سيؤدي الى انخفاض القدرة الشرائية للجمهور وسيقل الانتاج المحلي للسلع والخدمات.

إهمال المنطقة الحرفية في الكرك

تشكل المنطقة الحرفية والتي تعد (٥) كوار محرات جنوب مدينة الكرك مركزا مهما، من حيث كونها تضم محلات عدة الميكانيك والكهرباء والتجارة، ويبلغ عدد المحلات فيها حوالي مائة محل. ان هذه المنطقة تعاني من الإهمال، حيث وفي كل انتخابات بلدية جديدة تود اهتماما ملحا بهذه المنطقة كالزراعة في النجاش، لما ثبت ان يطويها السنين قد قتل اهتمام هذه المرة بتشجيع المنطقة وابجاد حارس لها. الا ان هناك عدة جوانب لا يهتمها هذا الاهتمام منها ان عدد العاملين فيها يتجاوز الاربعمائة عامل، الا ان تهم الوحدات المصغية فيها العاملين وأرباب المنطقة يلا مكرمة صحتية. لا يطاق القول فيها، كما ان المخطط هناك لا يفي احتياجات العاملين هناك من سنى النظافة.

المين من رئيس البلدية ايلاد هذه المنطقة المزيد من الاهتمام لا عرف عنه الحرس على مصلحة المواطن ومراعاة احتياجات هذه المنطقة.



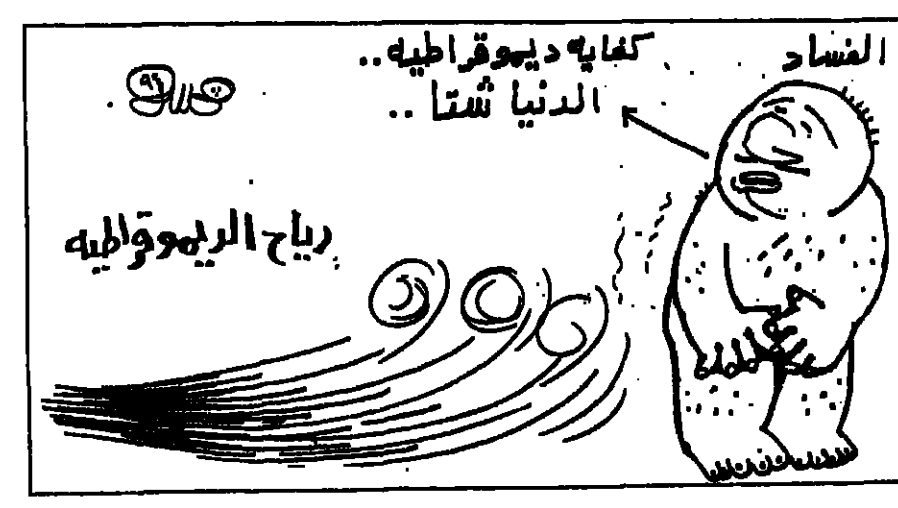
"الفساد" في مناقشات مجلس النواب

بعد التركيز في عدد "الجمهورية" السابق على اوضاع الجماهير المعاشية والاجتماعية احتلت قضية "الفساد" في مناقشات بعض النواب اهتماما ملحوظا.

● النائب سمير حياشنة ركز على هذه القضية وقال ان الفساد في بلادنا هو مرض عضال مزمن، وأنه قد تأسس وتضمن، واليك هذه الصور وهي غيض من فيض. ثم في وزارة الصحة شراء كميات كبيرة من القطن للاستعمالات الطبية في كل العيادات والمستشفيات وبمبلغ يصل الى نصف مليون دينار وقد سقطت العينة في الحوض لعدم مطابقتها للمواصفات، الا انه بقدره قادر نجحت العينة من القطن الملوث بالشوائب والاوراش نفسها، نجحت العينة مع قرار بتفريق المورد ١٠٪ من قيمة العطاء. وقد رفع المورد دعوى قضائية وحصل على قرار باعادة ال ١٠٪ التي غرم بها. ثورد في تموز ١٩٩٢ ادوية للقلب والكلى وتفحص العينة فتسقط العينة لعدم مطابقتها للمواصفات، وبقدرة قادر تعود العينة نفسها لتتجيب بتاريخ ١٩٩٢/٧/٢١

عطاءات شراء الادوية
تقوم وزارة الصحة في كل عام بطرح عطاءات لشراء الادوية لتغطية احتياجات البلاد لسنة كاملة، تطلي كمية هذه العطاءات ما يتراوح بين ٢٠-٣٠٪ من الاحتياجات فقط. وعندما يبدأ الشراء المحلي بأسعار خيالية. ثم شراء كميات من الاسرولين، منذ ايام المؤسسة الطبية العلاجية بمبالغ كبيرة

- ماذا تقول تقارير ديوان الرقابة والتفتيش وديوان المحاسبة عن الفساد. وما هي الاجراءات المتخذة من قبل هذه الحكومة، والحكومات المتعاقبة لمحاربة هذه الظاهرة؟
- تصريحات الدكتور عبد الرحيم ملحس وزير الصحة فتحت ملف "الفساد" من داخل الحكومة، فكيف ستفعله الحكومة قبل او بعد التحقيق واتخاذ الاجراءات؟
- مخاطر اغلاق هذا الملف، دون اتخاذ اجراءات رادعة ستعتبره الجماهير تواطؤا.
- هل تحول الفساد في بلادنا الى مرض مزمن تأسس وتحصن؟



هذه الجرائم الاقتصادية الخطيرة، ودون ان تحيلهم الى القضاء لمحاكمتهم عنها. وهناك البلاي التي اكتشفها ديوان الرقابة والتفتيش الاداري، والذي تطالبه ان يقدم لمجلس النواب تقريراً دورياً عن اعماله، وان تقوم الحكومة ببلعبار مشروع قانون ينظم عمل هذا الديوان ويعطي صلاحيات اوسع، بالاضافة لتعديل قانون ديوان المحاسبة بحيث يصبح من حق الديوان وقف والعاء القرار المالي الخاطي، والمخالف

المع في تامين معيشته في حالات البطالة والمرض والعجز والقرى والشيخوخة وغير ذلك من فقدان وسائل العيش نتيجة الى ذلك الامر الذي يجلبها في الظروف خرابسة عن اربابته. وهذا فان الامتناع بقضية الصحة وجسم التفتيش والقرى عنها من القضايا الوطنية الملحة التي تتطلب العناية الفائقة من تصديق النيابية وتيسير القوانين المقنونة وتيسير القوانين والقرى التي تشكل نزعة وضلالية ما يقدم المواطنون وقسوة الاستفادة من القطن الذي وصل له العلم ونحن على مستشاور القرن الحادي والعشرين في الوقت الذي ازداد فيه ايضا المخاطر الاخرى التي تهدد الحياة البشرية في ظل عزع الدول الاقتصادية المتخلفة لتسويق منتجاتها التالفة التي لا

أفكار

ليلة القبض على الوزير

لا يسمح للنظر لاحد بان يفسر تصريحات وزير الصحة على ان كل الدماء في الاردن مسمخالف للمواصفات الطبية، وان كل الاغذية في الاسواق فاسدة، لكن الثقافة الصحفي على الاثارة، اخبر تصريحات الوزير بطريقتة، اعطت للحيثان الحقيقيين وديانة الفساد والفساد فحصة اللطم على (سمنعة) الوطن وصناعته واقتصاده، فليسوا مسرور الانبياء، وساروا ينتحبون في موكب جنازي خلف نقابة الميادنة وبعض الصناعات الموانسة والغذائية، وظلوا يشقون على يومهم حزنا، حتى اطلقوا على وزير الصحة، والقانون الى شاشنة التلفزيون، وانطقوه بتوضيح حكومي رسمي اقرب الى الاعتذار. ومن المأسف ان نقابة الصيادلة قد شربت (المقلب)، وان خلط الاوراق قد بلغ ذروته بحسب راح وزير المتوهم يستل سيفاً خضبياً ويعلن النفي عن البسائط والبيعة المتجولين، وراح التفريزون يستجوب وزير الصحة عن زامة القضاء، وان القضية كلها توشك ان تسجل ضد مجهول. وهذا ما لا ينبغي ان تسمح به قوى المجتمع، من مجلس النواب الى النقابات والاحزاب والجمعيات ومنظمات النساء والطلاب والشباب.

ملف الادوية
ويقول الدكتور عبد الرحيم ملحس، ان هناك ماسا في الاردن والمالها هم هؤلاء الذين يقومون باستيراد قمامة العالم الصناعي بوساطة محلاتهم.. والفسد تجار الاغذية والادوية الذين يقومون باستيرادها وبكها في دجوشنا، ويقولون كرا وتعالوا.

والكل يعلم ان التلوث في بلادنا، احاط بالارض والماء والهواء، ووصل الى حليب الامهات، وعلى الحكومة ان تستعمل، وعلى كل الوزارات والمؤسسات ان تضع ملفاتها بين يدي الرأي العام، تحت الشمس فالحقائق هناك، والبيانات هناك، وليس مطلوب من كل مواطن ان يتحول الى محقق دولي، او مغترب متجول.

لقد قدمت استقالتني من الوزارة مسترثين ولم تكن استقالاتي هرباً بل احتجاجاً على ما يشع بكسر القانون، فالقانون وجد لضماعه جقوى الشخامن والمواطنين، فاذا وجد مثلك من بكسة.. ففي شريعة النهاية.

تتمة - اليمن ٠٠ الواقع والأزمة

محلية. ٢- الامن: اعتقال المجرمين الذي قاموا باعمال الاغتيالات او بمحاولة الاغتيال ومحاكمتهم، واتخاذ تدابير أمنية تضمن امن البلاد واستقرارها وازالة مؤسسة الثار من البلاد. ٣- سحب القوات المسلحة من المدن، وخاصة من صنعاء وعند حضر موت واذا لم يكن مكاناً سحب السلاح من صنعاء فيمكن ايجاد عاصمة جديدة، وقبول برنامج الحرب الاشتراكي ومطالبه برود فعل متفاوتة، وتصاعدت الامور كثيراً، وحاولت جهات مختلفة اتهام الحرب الاشتراكي بأنه في الوقت الذي يطالب بسحب الاسلحة فانه يمدد للقيام بانقلاب عسكري، ولذا كثر الطبع بالتحركات العسكرية والقبلية المسلحة. وكان الحرب الاشتراكي يؤكد دانسا على تمسكه بالوحدة وبضرورة بناء المجتمع المدني. وهنا لعبت التدخلات من بعض الاطراف العربية دوراً موجعا للصراع وزيادة المخاوف، بينما كان لتدخلات اطراف عربية اخرى دور هام في دفع جميع الاطراف اليمنية الى طاولة الحوار والاتفاق. وكان الاردن من بين الدول التي بذلت جهوداً

من اجل الحوار والاتفاق. والصعيد العربي في دفع عملية الحوار الوطني من خلال لجنة الحوار، الامر الذي ادى الى الوصول الى اعلان وثيقة العهد والائتلاف بتاريخ ١٩٩٤/٧/١٨ وتشكل هذه الوثيقة نقطة نوعية مهمة على طريق معالجة المصاعب في البلاد، ويحتاها وضعها موضع التطبيق الى كفاح طويل وجهود حثيثة متواصلة، فالامر ليست سهلة وجدلية الوحدة والتناقض وسبقني الحراك الرئيسي لعمليات القضاء التي اثارها القديم والجديد بين التقدم والتخلف بين الرغبة والطموح والواقع الحالي سيبقي قائماً ويستند الى قوى متعددة، ولذا فان تحقيق التقدم في اليمن واخراج من زمت الرافعة، يتطلب قدراً عالياً من الصبر وطول الناة والتفهم العميق لطبيعة الظواهر ومعرفة مختلف المصالح والتعامل معها بحكمة وفي مصلحة الحفاظ على الوحدة وتطويرها. ويركز الجميع ان الشعب اليمني يعي تماماً أهمية الوحدة وهو على استعداد للدفاع عن بقائها وتطورها.

تتمة - جماهير الشعب تتحرك

و قامت الحركة النسائية من جهةتها بحملة جمع توقيعات على مذكرة موجهة لرئيس مجلس النواب تطالبه فيها القيام بمسؤوليات تجاه الشعب واجراء تحقيق حول ما جاء في تصريحات وزير الصحة عدم صلاحية الادوية والاغذية المتصلة من اجل مواجهة جرائم الفساد والعدوان على اسبق حقوق المواطنين ومعالجة الخلل الخطر في الادارة والمراقبة والتشريع ووضع حد للاستهانة بحقوق الشعب ومصالحة. وطالبت ستة احزاب قومية وسارية من ضمنها الحزب الشيوعي الاردني بتشكيل لجنة تحقيق تتناول ما اتى على ذكره وزير الصحة وإهابت بالنواب الاضطلاع بدورهم كممثلين للشعب وبعثهم لجامعة التمسك الحازم بحقوقه الدستوري في معرفة الحقائق ومناقشة السياسة النوابية والغذائية في البلاد وطالبت بان تقيم لجنة التحقيق مئتين عن الشعب واعطاء البرلمان والاحزاب السياسية والاقتصر على الممثلين الرسميين للحكومة. ودعت الشعب الاردني لمواصلة التحرك على مختلف المستويات للضغط على الحكومة للتجاوب مع هذا الطلب المشروع وذلك بهدف اظهار الحقيقة وحماية كل مسؤول عن التلاعب بمقدرات الوطن ومصلحة المواطنين وإهابت بقاطعات الشعب كافة على عدم التراخي تجاه هذه المسألة.

تتقدم أسرة تحرير "الجمهورية" الى الدكتور مصطفى ناصر الدين وعموم آل ناصر الدين بصادق العزاء والمواساة ب وفاة الرجل الصادق والوكي ادبنا ناصر الدين الذي جعل مع لاول المناشيل هوم ضمة والباع عنها.

تتمة - الفساد أقسى

بترسخ في وجدانهم ان كل شروط الرقابة مزمومة، وان الصدود الضرورية لشاين سلامتهم سارية المفعول ومتوفرة. فالاخلال بقواعد الرقابة، يشير هلما مبرراً في المجتمع، وخاصة عندما يتعلق الامر بقضايا الطعام والدواء، وهي الامور التي تمس حياة جميع المواطنين بغض النظر عن موقعهم بمكانتهم الاجتماعية وحالتهم المالية. ولذا يجب التصدي للقضايا التي اثارها الوزير بكل جرأة وجدي، ويجب اشراك اوسع الهيئات والمؤسسات الرسمية والشعبية في عمليات الرقابة لقطع الطريق على كل من تسول له نفسه التلاعب بقوت الشعب وصحته. يقينا ان القضية الرئيسية التي تواجه المجتمع بهذا الصدد، هي

البطالة قضية - تتمة

الحكومة الا ان تصني فقط ان مشكلة البطالة قد استغفلت في مجتمعنا فهي ليست وليدة ايام او شهور وانما هي وليدة سنوات طويلة مضت، وكانت حصة الاخطا المتراكمة للحكومات المتعاقبة يدفع ثمنها المواطن. لا تكفي الحلول التي طرحتها الحكومة وتطرحها في كل عام لحل مشكلة البطالة من خلال توسيع مظلة صندوق التمية والتشغيل وخلق المشاريع الانتاجية الصغيرة وتوفير رؤوس الاموال لاقامة مشاريع حرفية لتشجيع التعليم المهني وزيادة فرص العمل من خلال زيادة وتشجيع الاستثمار ومنع تسهيلات واعفاءات بهدف اقامة صناعة وطنية تعمل على تشغيل الاديوي العاملة فمثل هذه الوسائل انية مرحلية تعالج المشكلة في صفوف العاطلين عن العمل في الوقت الحاضر، لكن ماذا عن الالاف التي تستخرج الى السوق ليتبحر عن عمل في المستقبل القريب من الجامعات وكليات التعليم المتوسط؟

ان وضع مشكلة البطالة في سلم اولويات الحكومة الدعوة الى تكاتف الجهود الشعبية والرسمية من اجل المساهمة في التخفيف من حدة ظاهرة البطالة لا يكفي لان هذا الحديث اصبح مستهلكاً وهو ما اعتدنا على سماعه منذ مدة طويلة وكذلك الحديث عن نوسة المشكلة من جميع جوانبها والتذرع بان فشل الحكومة الشاغل اصبح جيش العاطلين عن العمل الذين تمنع بهم شوارع عمان ومدينة بشتا عن مصدر رزق لهم. فقد مضى عليه الزمن، والاجدى بالحكومة ان تقوم اولا بدراسة شاملة لسوق العمل ثم وضع خطة وطنية لتنظيم الاديوي العاملة من خلال التخطيط طويل الاجل تبدأ من القاعدة من الاساس وانتهاءً بالمرحلة الجامعية مروراً بالمرحلتين الاولى والثانية لاعداد احتياجات السوق من خلال توجيه ابناءنا الطلبة نحو التخصصات الأكاديمية التي تضمن نجاة لها فقط في الوقت الحاضر، والتي ستمتاجها في المستقبل واليك من فتح المزيد من الجامعات فلم يعد هناك متسع لها، وكذلك التركيز على التوعية المنزسية من خلال المظاهرات التي تهدف الى ابراز أهمية الاتجاه المهني، والاقصار التعليم الأكاديمي على حاجيات السوق بحسب ما تقرره الدراسات والاحصائيات مع الأخذ بعين الاعتبار عمل الثانوية العامة لد من التهاوت نحو التعليم الأكاديمي، كذلك اعادة النظر في تقسيم الكليات الجامعية بما يحقق اكبر فائدة من خرجيها واستحداث تخصصات جديدة تزيد سوق العمل وتجدد الالاف اليها بدل تفريغ عاطلين عن العمل اضافة الى اخذين لهم المصير نفسه.

ان التخطيط طويل الاجل والذي يركز على حاجات السوق يجب ان يكون حيز الانسان الذي يبنى عليه أي طرح لحل مشكلة البطالة، واعطاء التعليم المهني الاهتمام الكافي عن طريق رفع مستواه من حيث النوعية وكذلك التوسع في التخصصات التي تتطلبها سوق العمل.

كلام في السياسة

حكومات فوق القانون

● د. مازن حنا من المعروف ان الطبقات الحاكمة وزعماء دول العالم الرأسماليين للتفتيش، وكذلك الحكومات وزعماء دول العالم الثالث جميعاً يقعون فوق القانون وليس تحت. وهذه الحكومات من حيث هي مقعة عن الطبقات الرأسمالية الحاكمة تضع صياغة القانون بطريقة تتلائم ومصالحها وتطبقه ايضا وفقاً لمصالحها. وبالتأكيد، لا تتفاد مع مصالح الطبقات الحاكمة وعموم الجماهير، فان التطبيق يجري دوماً على حساب صحة المواطن وحياة ان الطبقات الرأسمالية والحكومات المقعة لها بهذا المنى تقع فوق القانون، ولكنها ومعنى اخر تقع ايضا خارج القانون. فهناك العديد من القوانين التي تراعي مصالح الجماهير وتنظم امور الصحة والسلامة للامة وتحمي البيئة وتراعي حقوق المواطنين ولكنها لا تطبق من قبل الحكومات اياماً بل يتم مخالفتها مباشرة وفي اوضاع اشكال

فما يمكن بالذات ملخص حكائنا ان من فضيحة الدواء والغذاء، التي فجرها وزير الصحة، فقتضت السداد عندا ليست جديدة، ولكنها كانت دائما تخفي وراء شريف ومحاولة الحكومة في العهد العربي ومنه التستر عليها بفعل مزينة "العدو والتقصاع" الحكم، بحيث بات خبرا الفساد والافساد، الحيطان التي تحدث عنها وزير الصحة لا يقتضون حسياً او رقيقاً ولا يقعون وزناً للقانون مكملاً لا يقمين وزناً لصحة الناس وحياتهم. لقد تمت التغطية ولما على قضايا الفساد في السابق، وام يصدف ان تم محاسبة احد في قضايا اهدار المال العام وحقوق الوطن والمواطن، والتمسكار الاقتصادي وبيع ديب البنك المركزي، ووضع البلاد في قهود المدنية وتعميق التبرية. وحتى لا يتكرر ذلك، وحيث اننا الان امام قضية لا يمكن التهاون بمخاطرها والتخفيف عليها بل هي اهم قضية مطروخة امام الشعب ومجلس النواب وامام الحكومة والجهات القضائية، لا بد من الجزم واجراء التحقيق اللزم وكشف جميع الاوراق امام الناس وحاسبة للتلاميذ بحياة وحساسية للتلاميذ بحياة. لقد اخبر وزير الصحة، الزومية، فهل ستكون الزومية في قضايا الحكومة، عزيزاً ما تتراخي، كما حارات الحكومة في تشكيك الجاهل ان القضاء التدريجي مع زورتي الصحة، ان يدفع الحكومة لسن القوانين الرادعة واقتلاع الفساد، والحكومة ان تفتش الان ان تكون الحق او خياري القانون ان تكون تحت

هكذا أصبح للأهل